المؤتمر الثالث محطة تقييم لتجربة السلطة المحلية

● في ظل النهج الديمقراطي الرائد الذي تشهده بلادنا بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كانت انطلاقة تجربة المجالس المحلية في فبراير ٢٠٠١م من خلال أجواء الانتخابات العامة، حيث قام المواطنون في عموم محافظات الجمهورية بانتخاب ممثليهم إلى المجالس المحلية.

وبمناسبة الاستعدادات الجارية حالياً لعقد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية بصنعاء يوم الرابع من ديسمبر القادم نلتقي مجموعة من الإخوة أمناء المجالس المحلية في المحافظات الذين طرحنا عليهم الأسئلة التالية :

● كيف تنظرون إلى تجربة المجالس المحلية وجوانب تطويرها والانتقال بها إلى مستوى الفاعلية؟

● في ضوء ما حفلت به هذه التجربة من نجاحات، ما هي في تصوراتكم أبرز جوانب القصور التي يمكن تلافيها في المراحل القادمة؟

● يمثل انعقاد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية محطة للتقييم، ما هي أهم القضايا التي تأملون مناقشتها والقرارات التي يتعين الخروج بها؟

وكانت حصيلة الإجابات كالتالي :

متابعة/رياض شمسان

محافظة إب

أمين عام المجلس المحلي بمحافظة إب

❑ نحن على ثقة كبيرة بأن المؤتمر الثالث سيعمل على ايجاد الحلول للكثير من المشاكل والمعوقات

❑ أمين علي الورافي

■ الأخ/ أمين علي الورافي أمين عام المجلس المحلي بمحافظة إب

– بداية يمكننا القول أن الحكم المحلي" المجالس المحلية" كانت حلماً يراود أبناء الشعب اليمني وبتحققه تحقق وعد الرئيس القائد فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله فمثل إضافة جديدة للديمقراطية التي انتهجتها بلادنا في شتى مجالات الحياة، كما انفردت بلادنا بهذا النهج الديمقراطي الفريد سواء على مستوى دول الجوار أو على مستوى وطننا العربي وهي بذلك قد حظيت باحترام وتقدير من قبل الأشقاء والأصدقاء من كافة الدول العربية والأجنبية.

ومن هذا المنطلق سنتناول موضوع الحكم المحلي وأثره في نهضة الوطن من خلال المحاور الاتية:-

الجانب السياسي:-

لعل الحكم المحلي في منحه للمجتمع اليمني حق اختيار من يمثله في إدارة شئون الحياة والتعبير بحرية عن آرائه وأفكاره وتحقيق طموحاته وآماله في شتى نواحي الحياة وبالتالي فإن هذا الحق أعطى للمواطن حرية اختياره للكوادر الكفؤة والنزيهة القادرة على تحمل المسئولية الملقاة على عاتق كل من منحه المواطن ثقته وبالتالي فإن ذلك يسهم إسهاما فعالاً في نهضة الوطن وتقدمه.

الجانب الرقابي والإشرافي

من المؤكد أن المجالس المحلية في ممارستها لحق الرقابة والاشراف على كافة الأجهزة التنفيذية والمؤسسات المختلفة وفقاً لنصوص ومواد قانون السلطة المحلية رقم(٤) لسنة ٢٠٠٠م ولائحته المالية والتنفيذية لهي بذلك تطبق أهم صلاحية منحت لها ومن خلال قيامها بهذا الدور وفقاً للقانون حيث أثبتت السلطة المحلية دورها في التحسين الكبير ورفع مستوى الأداء لدى أغلب الأجهزة التنفيذية في الوحدات الإدارية كما انه تم تصحيح الكثير من الأخطاء والقضايا على أغلب السلبيات الأمر الذي سيؤدي إلى النهوض بالوطن وتحقيق الأهداف المشهودة وهذا أحد نجاحات السلطة المحلية في هذا الجانب.

الجانب التنموي والاقتصادي

لعل الصلاحيات الممنوحة للمجالس المحلية في هذا الجانب وفقاً للقانون قد مكنتها من حق اعداد الخطط والدراسات لتنفيذ العديد من المشاريع الحيوية والهامة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحياة المواطن كالطرق والمياه والكهرباء والتربية والاتصالات والمستشفيات وغيرها من المجالات حيث يقوم كل عضو من أعضاء المجالس المحلية بالمشاركة في تحديد الاحتياجات الفعلية من المشاريع التنموية والخدمية والتي تمثل أولوية في التنفيذ وبالتالي إدراج تلك الاحتياجات من المشاريع التنموية ضمن خطط المجالس المحلية بحيث يتم تنفيذ الأهم فالأهم وهذا بدوره كان له الأثر البالغ في تحقيق العديد من الأهداف وتنفيذ المشاريع. وكذا الممارسة الفعلية المباشرة لأعضاء المجالس على دقة تنفيذ المشاريع وفقاً للمواصفات والدراسات المعدة لها والحد من أي تلاعب أو تقصير أو إهمال من قبل المنفذين لتلك المشاريع.

الجانب الاجتماعي

للمجالس المحلية دور هام في الجانب الاجتماعي من خلال التنسيق المثمر والجاد مع صندوق الرعاية الاجتماعي في بحث الحالات المستحقة فعلاً وتقرير الأعاشة اللازمة لها حيث يقوم أعضاء المجالس المحلية بالمشاركة الفاعلة في تحديد تلك الحالات كلاً في نطاق دائرته المحلية أو عزلته وكان من نتائج ذلك النجاح الذي تحقق في الوصول إلى منح الاسر المعدمة في كل عزلة وقرية الاعاشة المستحقة لها كما أن للمجالس المحلية دور كبير وهام في الرقابة والاشراف على ايصال واستلام تلك المستحقات للأسر الفقيرة.

الجانب الأمني

للمجالس المحلية الدور البارز في هذا الجانب من خلال التنسيق والتعاون مع أجهزة الضبط حيث أسهمت المجالس المحلية اسهاماً فعالاً في حل العديد من القضايا الأمنية وفقاً للتعاون المشترك والانسجام الملحوظ بينها وبين أجهزة الضبط وإحالة العديد من القضايا إلى جهات الاختصاص كالنيابات والمحاكم . كما كان للمجالس المحلي جهود ملموسة في الحد من الظواهر والسلبيات التي كانت تمارس سابقاً كمنع ظاهرة حمل السلاح وإطلاق النار في الأعراس والمناسبات وكذا منع ظاهرة العدال والتحكيم وغيرها من المظاهر السلبية التي كانت تمارس وبالتالي فقد كان تحقيق تلك الجهود نتاجاً طبيعياً لتحقيق الأمن والاستقرار في مجتمعنا اليمني.

جانب المرأة

تولي الجالس المحلية اهتماما بالغاً بالمرأة باعتبارها شريكة الرجل في عملية التنمية حيث منحها قانون السلطة المحلية حق التصويت والترشيح في المجالس المحلية، ونحب هنا الإشارة إلى أن المرأة كان لها نجاح في انتخابات السلطة المحلية حيث ومنصب أمين عام إحدى مديريات المحافظة وهي مديرية النادرة تتولاه الأخت/ نجيبه المعمري . كما أنه تم إشراك إمرأتين كأعضاء في المكتب التنفيذي بالمحافظة حيث تشغل منصب مدير عام حقوق الإنسان الأخت/ فايزة البعداني وتشغل منصب مدير إدارة تنمية المرأة الأخت أنيسة البريد. وقد وفرت السلطة المحلية المكاتب والمستلزمات لذلك. كما أن للمجالس المحلية دور حيوي في دعم وتشجيع الجمعيات النسوية لممارسة نشاطاتها المختلفة وبالتالي فإن ذلك سيكون له مردود في أيجاد كوادر نسوية كفؤة قادرة على تحمل المسؤولية ومشاركة أخيها الرجل في بناء الوطن ونهوضه بكل كفاءة واقتدار.

العوائق والمعالجات

أما بالنسبة لأهم العوائق والمعالجات المطلوبة لتعزيز نظام السلطة المحلية فتتمثل بالآتي:-

١- إعادة النظر في حجم الدعم المركزي المرصود للمحافظة وبما يتناسب مع مشاريع البرنامج الاستثماري من أجل تغطية العجز في موازنة البرنامج.

٢- استكمال فتح وحدات حسابية على مستوى كل مديرية ليتسنى تسهيل وإنجاز جميع المعاملات المالية.

٣- يقترح المجلس المحلي تحويل الموارد الزكوية بحيث تصبح دعماً لصندوق الضمان الاجتماعي حيث من المعروف أن جميع حالات الضمان الاجتماعي هم من الفقراء والمساكين وكون مصارف الزكاة ثمانية منهم الفقراء والمساكين وهذا لا يتعارض مع الشرع على أن يتم تعويض المحافظات بدعم مركزي كافي ضمن البرنامج الاستثماري.

٤- تفعيل قرار المؤتمر السنوي الأول الخاص بتخصيص ٥٪ كحافز للعاملين على تحصيل الموارد والإيرادات.

٥- وفقاً للمادة رقم(٢٥٨) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية فإننا نطالب بسرعة تنفيذ صرف الـ ٢٠٪ والخاصة بدعم المبادرات الذاتية لإنجاز المشاريع التنموية والخدمية القائمة على أساس المبادرات الذاتية والتعاونية.

٦- هناك عدد من موظفي المجالس المحلية السابقة لديهم فتاوى من الخدمة المدنية لم تنفذ حتى الآن وآخرين لهم مستحقات متأخرة لدى الوزارة لم تصرف ومن الضروري وضع حلول ومعالجات لهؤلاء الموظفين.

٧- من الضروري اعتماد آلية لمواجهة الكوارث الطبيعية حيث إن بعض المحافظات تتعرض لكوارث كالزلازل والسيول الجارفة التي تخلف خسائر كبيرة في الأرواح والأموال والممتلكات.

وعليه

فإننا نطالب بتخصيص جزء من الموازنة المركزية بوزارتي الأشغال العامة والطرق والزراعة لمواجهة هذه الكوارث.

٨- إعطاء المجالس المحلية صلاحية في نقل المبالغ المخصصة لمسح وشق الطرقات من البرامج الاستثمارية للاستفادة من تلك المبالغ لشراء وحدة شق خاص بالمجالس المحلية للمحافظة والمديريات أو العمل على توفير وحدة شق بالمجلس المحلي بالمحافظة والمجالس المحلية بالمديريات.

٩- استكمال فتح فروع للمكاتب التنفيذية في جميع الوحدات الإدارية بالمديريات وتوفير كافة مستلزماتها.

١٠- معدات الشق المنقولة عن المجالس المحلية السابقة تحتاج إلى سرعة إصلاح ما يمكن أن يصلح منها وبالنسبة للقطع التي يعد منها إلا بقايا ولا يمكن إعادة إصلاحها نرى أن تصدر الوزارة الموافقة على التصرف بها واستخدام عائداتها لصالح المجالس المحلية المعنية.

على اعتبار أن التصرف والممتلكات من اختصاص الوزارة ويجب تصفية الالتزامات التي عليها من المعدات.

١١- من الضروري زيادة النفقات التشغيلية الخاصة بالمجالس المحلية حتى تكفي لتغطية نشاطات المجالس المحلية.

١٢- من الضروري وجود بند خاص بالحوافز والمكافآت للعاملين بالمجالس المحلية.

١٣- استكمال البنية القانونية والتشريعية بما ينسجم مع منظومة السلطة المحلية في مختلف المجالات على المستوى المركزي والمحلي.

١٤- العمل على إعادة الهيكل التنظيمي الخاص بدواوين المحافظات والمديريات وبما يتناسب مع الهيكل التنظيمي للمجالس المحلية.

١٥- توفير مهندسين واستشارين للعمل بالمجالس المحلية من أجل ايجاد خطط ودراسات للمشاريع الخدمية والتنموية التي تمثل أولوية ملحة للمجتمع وخاصة المرتبطة بحياة المواطن وتخصيص درجات وظيفة لتوظيف ذلك الكادر.

١٦- تنفيذ الجهات المركزية للقرارات التي تخصها الصادرة عن المؤتمر السنوي الأول والثاني للمجالس المحلية كون ذلك يسهم ويعزز من دور المجالس المحلية في أدائها لمهامها على الوجه المطلوب.

أوجه القصور

بداية نؤكد إن عقد المؤتمرات السنوية للمجالس المحلية بصورة منتظمة عكس مدى اهتمام القيادة السياسية والجهود المبذولة من قبل وزارة الإدارة المحلية وما تم الخروج منها من قرارات وتوصيات وبحضور الحكومة كان لكل ذلك الأثر الكبير والإيجابي في نفوس أعضاء المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية من جهة والمواطن من جهة أخرى وبذلك تأكد الجميع مدى أهمية المجالس المحلية في حياة الشعب اليمني وبالتالي مثلت حافزاً للجميع والعمل بجدية في إطار المجالس باعتبارها تجربة جديدة تترسخ يوماً بعد يوم في ظل الاهتمامات المتواصلة وإن يتجسد ذلك الاهتمام والتوجه بالذات لدى الأجهزة المركزية خاصة البعض منها ونحن على ثقة كبيرة بأنه سوف تحل الكثير من المشاكل والمعوقات خاصة بحضور الحكومة والمحافظات والمديريات في مؤتمرنا السنوي هذا وكون الجميع يمثل سلطة واحدة والنجاح الكامل لن يكتب إلا في ظل اضطلاع الجميع بدوره ومهامه التي حددها القانون.

ويمكن تقييم تجربة السلطة المحلية من خلال الآتي:-

أ- مستوى أداء المجالس المحلية

لوحظ تحسن متنامي في أداء المجالس المحلية والهيئات الإدارية وكان لنتائج المؤتمرين الأول والثاني الأثر الطيب في تحسين أداء أوجه القصور حيث تم إعطاء المجالس المحلية صلاحياتها في جوانب تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية وكذا المشاركة الإيجابية في عملية الإعلان عن المشاريع والبت والتحليل والأشراف المباشر على كافة إجراءات المناقصات .

ب:- الجانب الرقابي والاشرافي

هناك فهم وإدراك متنام لدى المجالس المحلية في عملية الإشراف والرقابة كون ذلك من صميم عمل المجالس المحلية ومع مرور الوقت إن أعضاء المجالس المحلية يقومون بهذا الدور بالشكل المطلوب.

ج:- العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية

هناك انسجام وتنسيق كبير بين الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية وكان لهذا الانسجام ودوره الفاعل وإنجاز الخطط والبرامج والعمل بروح الفريق الواحد إلا أن هناك بعض السلبيات منها على سبيل المثال.

١- التعارض بين بعض قوانين السلطة المحلية والقوانين النافذة.

٢- عدم فتح فروع بعض الأجهزة التنفيذية في المديريات.

د:- العلاقة بين الأجهزة المركزية والمجالس المحلية.

مما لاشك فيه إن المؤتمرات السنوية لها الدور الأكبر في تحسين العلاقة بين الأجهزة المركزية والمجالس المحلية فمن خلال اللقاءات والمناقشات التي تطرح في المؤتمرات تم حل العديد من الاشكالات وتم منح المجالس المحلية كافة صلاحياتها من قبل الأجهزة المركزية ونطمح إلى مزيد من الصلاحيات.

محافظة عمران

أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عمران

❑ ضرورة الخروج من هذه المحطة التقييمية بحلول لكل القضايا المطروحة للنقاش

❑ عبدالله محسن ضبعان

■ الأخ/ عبدالله محسن ضبعان أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عمران:

– في الواقع إن تجربة المجالس المحلية تجربة رائدة تسير بخطى حثيثة إلى الأمام رغم حداثتها على مجتمعنا وقصر عهدها في الممارسة العملية ورغم الصعوبات التي تعترض طريقها والعوائق سواء كانت بقصد أو بغير قصد واعتقد إنها حالة أي تجربة جديدة في أي مجتمع لا بد وأن تواجه في مرحلة تأسيسها الكثير والكثير من الصعوبات حتى وان كان ذلك على مستوى المجتمعات الأكثر وعيا. ولكن مع مرور الأيام إن شاء الله سوف تشب هذه التجربة وتكبر بفعل نضوج المجتمع ووعيه التام لهذا النهج الجديد وتفاعله الايجابي في سبيل النهوض بتجربته من أجل مصلحته في تحقيق التنمية المنشودة لاسيما وقد أصبح صاحب القرار في مجتمعه المحلي فيما يتعلق بالتخطيط والتنمية من خلال مجالسه المحلية المنتخبة ديمقراطيا، ولا شك إنه عند وصول المجتمع إلى هذه المرحلة من النضوج فإن عمل المجالس المحلية سيرقى إلى مستوى الفاعلية وستنتقل التجربة لتصبح نهجاً ثابت الخطى وسلوكاً وحماسه يومية لا سيما إذا ما تفهم بعض الأخوة في المركز وليس جميعهم وشدوا على أيدي المجالس المحلية ومكنوا هذه المجالس من اختصاصاتها ومنحوها كامل صلاحيتها وفقا للقانون لا أكثر.

ومع ذلك دعني أقول إن ما أنجزته المجالس المحلية خلال هذه الفترة منذ مزاولتها للعمل على مستوى المحليات في مجال التنمية والخدمات يعتبر بكل المقاييس نجاحا طيبا في ظل اللامركزية المالية والإدارية، ولا زلنا في أول الطريق وكفانا فخرا واعتزازا أن فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – هو مؤسس التجربة وداعمها هو راعيها اليوم.

جوانب القصور

اعتقد بل وأؤكد بأن أبرز جوانب القصور وأهمها سوف تزول وتختفي في المراحل القادمة إذا ما تحقق الآتي:

١- استكمال فتح فروع مكاتب الأجهزة التنفيذية في عموم الوحدات الإدارية ورفدها بالكوادر الإدارية والفنية المؤهلة وكذا استكمال فتح الإدارات المختصة للمجالس المحلية بالوحدات الإدارية وفقا للائحة التنظيمية الخاصة بهيكلة المجالس المحلية ورفدها بالكوادر المطلوبة.

٢- وضع خطط وبرامج من قبل الجهات المعنية بالمركز لعقد دورات تدريبية وتأهيلية لقيادات وأعضاء السلطة المحلية لتعزيز كفاءاتهم وقدراتهم من وقت لآخر بهدف تحسين أدائهم في ظل اللامركزية المالية والإدارية، وتنمية وتطوير مفاهيمهم حول قانون السلطة المحلية بحيث يستوعب الجميع دورهم التكاملي في تطبيق قانون السلطة المحلية، ولا زالة أي لبس أو خلط وازدواجية بين أعضاء المجالس المحلية وأعضاء الأجهزة التنفيذية فيما يتعلق بواجبات وأدوار كل منهم تجاه تسيير الشأن المحلي وفقا لقانون السلطة المحلية.

٣- ضرورة تخصيص مساحات أكبر مما هو جار الآن من وسائل الإعلام جميعها بهدف توعية وتنوير المجتمع وتوضيح دوره الأساسي والمهم في إنجاح تجربة المجالس المحلية باعتباره المستفيد الأول من هذا التوجه الجديد وعلى أساس إن مسالة تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية أصبحت عملية تكاملية بين المركز وهذه المجتمعات عبر مجالسها المحلية المنتخبة.

٤- ضرورة توفر القناعات الصادقة لدى بعض الأخوة في المركز بمنح المجالس المحلية الصلاحيات والاختصاصات التي نص عليها القانون للسلطة المحلية ولوائحه وتهيئة كل سبل ومقومات النجاح لهذه المجالس مع إبقائها تحت مراقبة المركز باستمرار حتى ترشد وبما يمكنها من تسيير أعمالها بالشكل المطلوب.

محطة تقييمية

بالإضافة إلى ما سبق شرحه في السؤال الثاني هناك هموم كثيرة ومتنوعة ذات صلة مباشرة بمهام وصلاحيات المجالس المحلية سوف يتم طرحها على المؤتمر العام القادم وسوف تصر كل المجالس المحلية في هذا المؤتمر بالذات على ضرورة الخروج من هذه المحطة التقييمية بحلول لكل القضايا التي ستطرح للنقاش، لا سيما والمجالس المحلية لديها خبرة لا بأس بها خلال المرحلة الفاصلة بين انعقاد المؤتمر الثاني العام الماضي والمؤتمر العام الثالث القادم، أما أهم القضايا التي ستطرح للنقاش والتي ستطلب المجالس ضرورة حسمها تتعلق بصلاحيات المجالس في ضوء قانون السلطة المحلية واختصاصاتها – استكمال البنية التحتية للمجالس المحلية واستكمال وفتح فروع لمكاتب الأجهزة التنفيذية في المديريات.

– رفد المجالس المحلية بالكوادر الفنية اللازمة لتسيير اعمالها حتى يتم اعداد كوادر محلية لتأهيلها في المركز.

– المطالبة برفع سقف الدعم المركزي للمجالس المحلية لا سيما ذات الموارد المالية الشحيحة وهناك هموم وقضايا كثيرة ستطرح على المؤتمر.

أما القرارات التي يتعين الخروج بها من المؤتمر فالمجالس المحلية ستطرح موضوع بعض القرارات التي صدرت عن المؤتمرين العام الأول والثاني ولم تنفذ حتى الآن مع إنها تشكل حجر الزاوية لأعمال المجالس المحلية.